السنة الأولى ماستر: تجارة ومالية دولية

مقياس: الاقتصاد دولي

محاضرة : النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

أوضحت النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية ان التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في الدول المختلفة، لكن هذه النظرية لم توضح أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول، أي أن النظرية التقليدية تحدد لنا متي تقوم التجارة الدولية ولكنها لا تفسر لنا لماذا تقوم هذه التجارة، وأهم ما جاءت به النظرية النيوكلاسيك أو المجددين هي أنها أدخلت عوامل جديدة لتفسير أسباب قيام التجارة الدولية وتحديد أنماطها على غرار عوامل الإنتاج المختلفة منها ر(العمل، رأس المال، الأرض، العامل التكنولوجي) واعتبرتها ميزة نسبية للدول مما يؤثر اختلاف هذه العوامل على تشكيل أنماط التجارة ، ويعتمد التحليل النيوكلاسيكي على الفروض التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية إلا أنها تختلف في:

- وجود أكثر من عامل إنتاج وهما العمل ورأس المال؛
- وجود عدة تقنيات لإنتاج كل سلعة، وهذه التقنيات هي نفسها في كل بلد لكن التقنية المستخدمة في إنتاج سلعة معينة تختلف من بلد لأخر، بسبب اختلاف أسعار عوامل الإنتاج؛
- تماثل الأذواق في كل بلد.

وفيما يلي سيتم التطرق إلى التحليل النيوكلاسيكي من خلال:

1- نظرية تكلفة الفرصة البديلة لـ (هابلر) :

انطلق "هابلر" من الانتقاد الذي وجه لـ " المدرسة الكلاسيكية" من ناحية اعتمادهم على عنصر " العمل" كمقياس للقيمة، مهملين بذلك بقية عناصر الإنتاج الأخرى، وخلص هابلر إلى أن وضع عنصر "العمل" وحدة كمعيار للقيمة خطأ كبير جعل من تحليل الكلاسيك لـ التجارة الخارجية بعيدا نوعا ما عن الواقع الاقتصادي، وبذلك فقد حاول منظرو هذا الفكر تفسير نظرية الميزة المطلقة دون الاعتماد عن نظرية القيمة في عنصر العمل، وذلك بوضع نظرية أخرى وهي نظرية تكلفة الفرصة البديلة.

حيث قدم هابلر في كتابه سنة 1933 يشرح فيه قانون الميزة المقارنة بدلالة تكلفة الفرصة البديلة أو نفقة الاختيار (نفقة الاستبدال) بدلا من نظرية القمية في العمل، مضمونها يتمثل في أن تكلفة سلعة هي الكمية من سلعة أخرى التي يجب أن يتم التنازل عنها لكي يمكن تحرير المواد اللازمة لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأخرى، وبالتالي تكون للدولة ذات تكلفة الفرصة الأقل لسلعة ما ميزة نسبية في تلك السلعة

ونقيصة نسبية في السلعة الأخرى، وأن إختلاف الأسعار النسبية للسلع هو الدافع لقيام التبادل، إذ أن معدل التبادل يتحدد بواسطة تلاقي قوى العرض والطلب للدولتين.

مثال:

الجدول رقم: عدد الوحدات المنتجة

المنتوج / البلد	اسبانيا	إيطاليا
قمح	6	1
قطن	4	2

يمكن تقدير تكلفة الفرصة البديلة في إنتاج القمح:

- لكي تقوم إسبانيا بإنتاج وحدة واحدة إضافية من القمح يجب عليها أن تضحي بـ: 3/2 قطن

وهذا لأن 6 قمح = 4 قطن

W=2/3 C أي W=4/6 C

- لكي تقوم بإنتاج وحدة إضافية من القمح في إيطاليا يجب التضحية بـ 2 من القطن w=2c

وهنا نلاحظ ان تكلفة الفرصة في اسبانيا أقل منها في إيطاليا في انتاج القمح أي اسبانيا تتمتع بميزة نسبية في انتاج القح.

وهنا يمكن حساب تكلفة الفرصة البديلة في إنتاج القطن:

إسبانيا = C=1.5W أي c=3/2 w

إيطاليا: c=0.5w أي c=1/2w

ونلاحظ ان تكلفة الفرصة البديلة في انتاج القطن في اسبانيا أكبر منها في إيطاليا وبالتالي لديها ميزة نسبية في انتاج القطن، أي أن اسبانيا تتخصص في انتاج القمح وإيطاليا في انتاج القطن اعتمادا على نفقة تكلفة الفرصة البديلة (نفقة الاختيار).

ويمكن توضيح نظرية تكلفة الفرصة البديلة في حالة النفقات الثابتة من خلال المثال الأتي الذي يوضح المجموعة السلعية المختلفة التي يمكن أن تنتج في كل من إسبانيا وإيطاليا على افتراض أن السلعتين هما القمح والقطن.

المجموعات السلعية	إيطاليا		اسبانيا	
	القطنC	القمح W	القطنC	القمحW
1	0	60	0	160
2	20	50	10	140
3	40	40	30	100
4	60	30	50	60
5	80	20	60	40
6	100	10	70	20
7	120	0	80	0

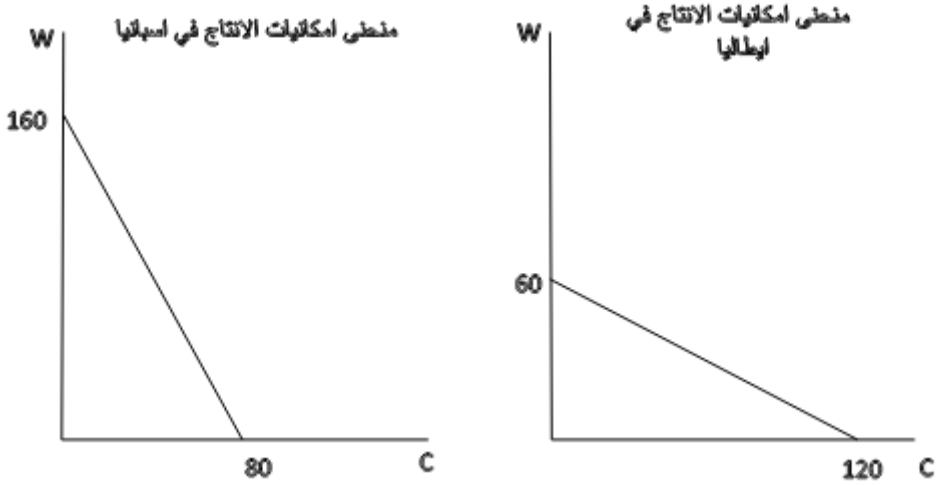

الشكل: منحنى إمكانيات الإنتاج

يتضح من الجدول أن إيطاليا تستطيع توجيه طافة الموارد الاقتصادية المتاحة لديها لإنتاج القمح، وفي هذه الحالة فإن أقصى إنتاج يمكن ان تحصل عليه هو 60 وحدة قمح، أما إذا قررت توجيه كافة الموارد المتاحة لديها لإنتاج القطن فإن أقصى انتاج سيكون 120 وحدة قطن، وإذا قررت إيطاليا انتاج كل من القمح والقطن في الوقت نفسه فإن ذلك يتطلب تقليل الإنتاج من إحدى السلعتين مقابل زيادة الإنتاج من السلعة الأخرى.

فمثلا تستطيع إيطاليا انتاج القطن والقمح عن طريق انتاج القمح من 60 وحدة إلى 50 وحدة أي بانخفاض قدره 10 وحدات في سبيل إنتاج 20 وحدة قطن وهكذا.

نستنتج أنه في سبيل إنتاج 20 وحدة قطن(C) إضافية يتم التخلي عن 10 وحدات من القمح (W) أي أن:

10 C=W20

C=1/2W

ويمكن استنتاج ذلك عن طريق حساب الميل المطلق لمنحنى إمكانيات الإنتاج:

$$MRT_{CW} = \frac{PC}{PW} = \left|\frac{\Delta W}{\Delta C}\right|$$

وذلك بأخذ القيم القصوى للإنتاج في الدولة وهي:

في إيطاليا:

$$MRT_{CW} = \frac{PC}{PW} = \frac{60}{120} = \frac{1}{2}$$

$$C = \frac{1}{2}W \quad , \quad W = 2C$$

أما في اسبانيا فإننا نلاحظ نفس الملاحظات السابقة ويمكن حساب الميل المطلق لمنحنى إمكانيات الإنتاج:

في إسبانيا:

$$MRT_{cw} == \frac{PC}{PW} = \frac{160}{80} = 2$$

$$C = 2W \quad , \quad W = \frac{1}{2}C$$

وهنا نستنتج أن إيطاليا تتمتع بميزة في إنتاج القطن، أما اسبانيا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج القمح.

ومن خلال الشكل نستنتج مايلي:

- منحنيات إمكانيات الإنتاج تأخذ صورة الخط المستقيم الذي يعني أن تكلفة الفرصة البديلة ثابتة؛
- إن عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية تصلح بصورة تامة للانتقال بصورة تامة من إنتاج القمح إلى انتاج المنتوجات دون الحاجة إلى زيادة التكاليف؛
- كافة النقاط الواقعة تحت منحنى إمكانيات الإنتاج (الخط المستقيم) يمكن أن تنتجها الدولة، ولكن لن تضمن استخداما كاملا للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- كافة النقاط الواقعة تحت منحنى إمكانيات الإنتاج تمثل استخداما كاملا للموارد الاقتصادية المتاحة في ظل الفن التكنولوجي المتاح؛
- كافة النقاط الواقعة خارج منحنى إمكانيات الإنتاج تمثل المجموعات السلعية التي لا يمكن انتاجها باستخدام الموارد المتاحة؛
- منحنى إمكانيات الإنتاج (خط الفرصة البديلة) منحدر من الأعلى إلى الأسفل جهة اليمين دليل على ان الدولة يجب ان تقلل من انتاج إحدى السلعتين إذا أرادت انتاج المزيد من السلع الأخرى؛

- إن ميل منحنى تكلفة الإنتاج ثابت ويساوي تكلفة الفرصة البديلة بين السلعيتن؛
- بينما تبقى تكلفة الفرصة البديلة ثابتة داخل الدولتين فإنها تختلف بينهما لتخلق فرصة لقيام التجارة؛
- في حالة غياب التجارة فإن منحنى إمكانيات الإنتاج يمثل حد استهلاك كل بلد.

2- نظرية نسب توافر عناصر الإنتاج لـ (هكشر- أولين):

ويطلق عليها أحيانا بـ (المدرسة السويدية) التي ترتكز على مبادئ نظرية الاقتصادي إيلي هكشر والتي طورها فيما بعد تلميذه الاقتصادي "برتل أولين"، وتحاول هذه النظرية الإجابة على سؤالين هامين:

- لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول؟
- ما هو تأثير التجارة الدولية على عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في الدول أطراف التبادل؟

وقد ارتكزت فرضيات "هكشر - وألين" على جملة من الفرضيات، أهمها:

- أن العالم يتكون من دولتين، يقومان بإنتاج سلعتين، ويعتمدان عنصري الإنتاج: (العمل ورأس المال)؛
- استخدام الدولتين لنفس الفن الإنتاجي؛
- أحد السلعتين كثيفة عنصر "العمل" والأخرى كثيفة "رأس المال"؛
- أن السلعتين يتم إنتاجهما في ظل ظروف "ثبات غلة الحجم"؛
- التخصص غير كامل في الدولتين بعد قيام التجارة؛
- تماثل الأذواق بين الدولتين؛
- المنافسة الكاملة في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج؛
- حرية تحرك عناصر الإنتاج داخل الدولة، وعدم تدفقها على المستوى الدولي؛
- الحرية التامة للتجارة الخارجية وغياب تكاليف النقل والرسوم الجمركية ونظام الحصص ... إلخ؛
- الاستخدام الكامل لـعناصر الإنتاج؛
- توازن التجارة بين الدولتين بمعنى تساوي قيمة الصادرات وقيمة الواردات؛

وترجع هذه النظرية سبب قيام التجارة الخارجية إلي التفاوت بين الدول في مديات وفرة عناصر الإنتاج داخل اقتصادها، لتتخصص كل دولة في تصدير السلعة التي يتميز اقتصادها بتوافر عناصر الإنتاج الأكثر تداخلا في إنتاج تلك السلعة مقارنة بعناصر الإنتاج الأخرى، فالدول التي تتوافر على عمالة كثيفة تنتج وتصدر السلع "كثيفة العمل" وأما الدول التي تتميز بوفرة رؤوس الأموال فيفضل أن تنتج وتصدر السلع كثيفة رأس المال وهكذا ... الخ.

وأهم ما يأخذ على هذه النظرية أنها أهملت الجانب النوعي على حساب الجانب الكمي لعوامل الإنتاج، فتفكيك البنية النوعية لعنصر العمل مثلا تختلف عن النظرة الكمية المجملة له، فهي أي (البنية النوعية) متعددة باعتباره قد يكون: عمل متدهور المهارة أو متوسط المهارة أو عالي المهارة، كما أن البنية النوعية للأرض توضح انها قد تكون أرض خصبة أو صحراء قاحلة أو أرض صخرية،... إلخ، أما عنصر رأس المال فيتفرع نوعيا ما بين السيولة والنقد والسندي ... الخ، (وهذا التوضيح لا توضحه النظرية الكمية)، كما أن هنالك ما يدعي بمنطق السبق التاريخي لبعض الدول في إنتاج بعض السلع الشيئ الذي أكسبها شهرة تجارية عالية في تخصصها في إنتاج السلعة دون خضوعها لقاعدة مديات توافر عناصر الإنتاج لـ "هكشر وألين".

- صعوبة قياس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج الأساسية (الأرض، العمل، رأس المال ... الخ) فهي تبرز الاختلافات الكمية وتتجاهل الاختلافات النوعية في عناصر الإنتاج؛
- إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج في المجال الدولي، فقد اشتركت نظرية هكشر –أولين مع نظرية النفقات النسبية في إهمال إمكانية انتقال عناصر الإنتاج دوليا؛
- إمكانية اختلاف الأساليب الفنية للإنتاج بالنسبة لسلعة واحدة؛
- عدم أخد النظرية بظروف المنافسة الاحتكارية ويقترح نموذج هكشر وألين سيادة المنافسة التامة في أسواق السلع والخدمات ولم تأخذ بظروف المنافسة الاحتكارية التي تسبب اختلاف في مستويات أسعار المنتجات عن تلك التي يمكن أن تسود في ظل المنافسة الكاملة.

3- لغز لونتيف

جاء تفسير نتائج اختبارات هذه النظرية على يد الاقتصادي الأمريكي ليونتيف والذي عرف في أدبيات التجارة الخارجية بلغز لونتيف، في ضوء هذه النظرية تعد الولايات المتحدة الامريكية دولة وفيرة رأس المال، وبالتالي يجب أن تقوم بتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل، إلا أن هذا الاقتصادي لاحظ في دراسته لهيكل الصادرات والواردات الأمريكية ارتفاع كثافة رأس المال في الواردات الأمريكية، وارتفاع الكثافة العمالية في الصادرات وهذا يتناقض مع مضمون نظرية هكشر – أولين، وقد عرف هذا باسم لغز أو مفارقة لونتيف.

لقد ظهرت تفسيرات عديدة لنتائج دراسة ليونتيف السابقة، وفيما يلي بعض هذه التفسيرات:

-إن العامل الأمريكي أكثر إنتاجية من العامل الأجنبي، أي أن كفاءة إنتاجية العامل الأمريكي تفوق إنتاجية وكفاءة العامل الأجنبي بمقدار ثلاثة اضعاف، بمعنى ان الولايات المتحدة الامريكية وفيرة العمل وليس رأس المال ؛

- إن المواطن الأمريكي يستهلك أكثر السلع كثافة لرأس المال، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تفضل استهلاك المزيد من السلع كثيفة رأس المال، فإنه لن يبقى فائض للتصدير، لذا فهي تصدر السلع كثيفة العمل بدلا من تصدير السلع المميزة، ويطلق على هذه الحالة اصطلاح انعكاس أو تحيز الطلب؛

- قد تتحول السلعة من سلع كثيفة العمل إلى سلعة كثيفة رأس المال أو العكس؛

- هيكل الحماية، أي مجموعة من التدابير الجمركية وغير الجمركية، التي يتم استخدامها للتأثير على حجم ونمط التجارة الخارجية للدولة وبالتالي تؤثر على حرية التجارة؛

- رأس المال البشري، ان الدولة كالأفراد تستثمر للمستقبل ليس فقط بتراكم رأس المال المادي ولكن أيضا بالإنفاق على رأس المال البشري كالتعليم والتدريب.